PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Shorouq**
DATE:	**23-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**280,000**
TITLE:	**Al Malla: Securing Egypt's petroleum and gas needs are our strategic goals**
PAGE:	**05**
ARTICLE TYPE:	**Competitors' News**
REPORTER:	**Staff Report**

الملا: تأمين احتياجات مصر من البترول والغاز أهم أهداف استراتيجيتنا

■ تكثيف أنشطة البحث والاستكشاف لزيادة احتياطات وإنتاج الزيت الخام والغاز الطبيعي

■ تجاوزنا أزمة البوتاجاز وانقطاع الكهرباء.. ووفرنا الاحتياجات من البنزين والسولار والمازوت

قال وزير البترول طارق الملا إن قطاع البترول يعمل عن طريق استراتيجية يتم تنفيذها من خلال خطط قصيرة وطويلة المدى، عبر رؤية متكاملة للطاقة حتى عام ٢٠٣٥، موضحا أنه تم إعداد هذه الخطط بالتنسيق ما بين وزارتي البترول والكهرباء والطاقة المتجددة والوزارات والجهات المعنية.

جاء ذلك خلال فاعليات افتتاح توسعات مصنع موبكو للأسمدة فى مجمع البتروكيماويات بمحافظة دمياط، أمس، بحضور الرئيس عبدالفتاح السيسى ورئيس مجلس الوزراء المهندس شريف إسماعيل، وعدد من الوزراء وكبار رجال الدولة.

وأضاف الملا أن تأمين احتياجات البلاد من المنتجات البترولية والغاز الطبيعى، والتوسع فى استخدام الغاز الطبيعى وصناعة البتروكيماويات، وتعظيم القيمة المضافة، وتحويل مصر إلى مركز إقليمى للطاقة، من أهم أهداف استراتيجية تنمية قطاع البترول، لافتا إلى أن منظومة صناعة البترول والغاز فى مصر تبدأ بطرح مزايدات عالمية، ويتم بعدها عمل اتفاقيات مع الشركاء، وبموجب هذه الاتفاقيات تبدأ مراحل البحث والاستكشاف، ثم مرحلة التنمية والإنتاج، ومرحلة التصنيع والتكرير.

وأشار الوزير إلى أن الوزارة تعمل على تأمين احتياجات البلاد من المنتجات البترولية والغاز الطبيعى من خلال عدة إجراءات، تتمثل فى تكثيف أنشطة البحث والاستكشاف لزيادة احتياطات وإنتاج الزيت الخام والغاز الطبيعى، والإسراع فى مشروعات تنمية الاكتشافات البترولية، وتنويع مصادر توفير احتياجات البلاد من الزيت الخام والغاز، فضلا عن تأمين استيراد المنتجات البترولية والغاز الطبيعى لاستكمال احتياجات البلاد، وتطوير وتوسعة معامل التكرير لزيادة إنتاج المنتجات البترولية عالية الجودة، ورفع كفاءة البنية الأساسية لاستقبال وتداول المنتجات.

وأضاف الملا أن إجراءات الحكومة ساهمت فى تجاوز أزمة البوتاجاز فى فصل الشتاء وانقطاع الكهرباء، وأمن احتياجات البلاد من البنزين والسولار والمازوت، موضحا أن عدم وجود سعة تخزين كافية أو موانئ تستقبل الكميات من أبرز أسباب الاختناقات، لكن الدولة تلافت ذلك باستغلال بعض الموانئ وتأهيلها بالبنية التحتية، بحيث تستقبل كميات البوتاجاز بسعة تخزينية أكبر، فضلا عن تكوين رصيد استراتيجى والتعاقد على شحنات من مختلف الموردين.

وتعقيبا على تصريحات الوزير، شدد الرئيس السيسى على أن ذلك كان من تخطيط رئيس الوزراء، حيث تم حل المشكلة خلال ٦ إلى ٨ شهور، فيما كشف الملا عن أن تكلفة حل الأزمة بلغت ما يقرب من ١٤٨ مليون جنيه، بخلاف البوتاجاز الذى تم استيراده فى الفترة الحالية ويمثل عبئا على الدولة، حيث تكلفت ٣,٥ مليار دولار فى الفترة من أبريل ٢٠١٥ إلى أبريل ٢٠١٦ فيما يتعلق بمنظومة الطاقة.

وبلغ معدل الاستهلاك نحو ٦,٥ مليون طن من المنتجات البترولية والغاز الطبيعى، حيث بلغ الإنتاج المحلى الثلثين والاستيراد الثلث بتكلفة ٨٠٠ مليون دولار.

وأعلن وزير البترول والثروة المعدنية استثمارات تنفيذ خطوط الخام والمنتجات البترولية بأطوال ٥٤٧ كيلومترا بلغت ٢,٦ مليار جنيه، وكلما زادت حركة التداول زادت كفاءة التشغيل لمنع الاختناقات.

وفيما يتعلق بمشروعات التخزين، قال: «نحن نعمل على زيادة سعة التخزين فى الخام والمنتجات، فضلا عن تطوير الموانئ، وتطوير البنية التحتية لجعل مصر مركزا إقليميا للطاقة، كما نعمل حاليا على إنشاء رصيف جديد، ومستودعات لتخزين الغاز والسولار والبوتاجاز والمازوت».

وعن مشروعات نقل الغاز للكهرباء، أوضح أن الوزارة تعمل فى تلك المشروعات بالتنسيق مع وزارة الكهرباء، فيما تبلغ تكلفة تلك المشاريع ٤ مليارات جنيه، وتكلفة المشروع الخاص بسيمنز ٣ مليارات جنيه.

وأكد أن نسبة التنفيذ فى محطة كهرباء العاصمة الجديدة بلغت ٧٥٪ فى المرحلة الماجلة للحاق بتجارب التشغيل الأولى، أما محطة كهرباء البرلس بلغت نسبة التنفيذ فيها ٨٢٪.

تعقيبا على ذلك، قال الرئيس: «حتى تعمل محطات الكهرباء وشبكات النقل ومحطات التحكم علينا أن ندرك أهمية مشروعات نقل الغاز التى تتكلف مبالغ مالية ضخمة وتتطلب تخطيطا وتمويلا ومجهودا كبيرا من الدولة، وهو ما قد لا يدركه البعض».

طارق الملا

وأردف: «خلال العامين الماضيين تم إبرام ٦٦ اتفاقية بترولية منها ٥٠ اتفاقية جديدة، كما تم وضع ١٦ تعديلا لاتفاقيات قديمة، ومن بين الاتفاقيات الـ٦٦ كانت يخص هيئة البترول ٤٢ اتفاقية والشركة القابضة للغاز ١٤ وشركة جنوب الوادى القابضة للبترول ١٠ اتفاقيات، وبالتالى فإن إجمالى هذه الاتفاقيات يلزم الشريك بإنفاق بحد أدنى ١٤,٣ مليار دولار، بعد توقف دام ٣ سنوات منذ عام ٢٠١١ حتى ٢٠١٣».

وأكد وزير البترول أنه منذ عام ٢٠١٤ و٢٠١٥ أبرمت الوزارة هذه الاتفاقيات التى كان من أثرها مشروع ظهر وشمال الإسكندرية الذى خلق ثقة من الشركات العالمية فى مناخ الاستثمار بمصر، ما أدى إلى تكثيف عمليات البحث وسرعة وضع اكتشافات الغاز على خط الإنتاج.

ولفت الملا إلى ضرورة تأمين احتياجات البلاد من المنتجات البترولية والغاز الطبيعى، من خلال الإسراع فى تنفيذ مشروعات تنمية اكتشافات الغاز والزيت الخام باستثمارات تقدر بنحو ٦٥ مليار دولار، وتابع: «تم الحفاظ على معدلات الإنتاج من الزيت الخام خلال السنوات الماضية، من خلال تنفيذ عدد من المشروعات وحفر الآبار بمناطق خليج السويس والصحراء الغربية والشرقية باستثمارات سنوية فى حدود ١,٥ مليار دولار، وتم وضع معظم اكتشافات الزيت الخام الجديدة على الإنتاج باستخدام التسهيلات القائمة».

وفيما يخص الغاز الطبيعى، قال إن هناك عدد كبير من المشروعات التى تم تنفيذها والحالى تنفيذها فى الفترة المقبلة، وإنه تم خلال العامين الماضيين تنفيذ ١٨ مشروعا لتنمية حقول الغاز باستثمارات ٤,٥ مليار دولار، وبمعدل إنتاج نحو ١,٧ مليار قدم مكعب غاز ساهمت فى تعويض التناقص الطبيعى للحقول ١٦,٨ ألف برميل متكافئات.

وأشار الوزير إلى أن استثمارات تنمية حقول الزيت الخام والغاز يمولها الشريك الأجنبى دون تحميل أعباء التمويل على موازنة الدولة، وفيما يتعلق بتنمية حقول غرب الدلتا فى المياه العميقة - وهى ما يطلق عليها المرحلة ٩ أ مع الشريك الأجنبى وهو شركة «شل» تم استخراج ٤٥٠ مليون قدم مكعب من الغاز، وكانت الاستثمارات مليار ونصف دولار وبدأت فى يوليو ٢٠١٤ وانتهت فى يونيو ٢٠١٥».

وتابع الوزير أنه يجرى حاليا تنفيذ ١٢ مشروعا لتنمية حقول الغاز باستثمارات تقدر بنحو ٢٢,٧ مليار دولار، وبمعدل إنتاج يتزايد تدريجيا ليصل فى نهاية عام ٢٠١٩ إلى ما بين ٥,٥ إلى ٦,٠ مليار قدم مكعب غاز و٢٠ ألف برميل متكثفات يساهم بجزء منه فى تعويض التناقص الطبيعى للحقول، وأضاف أن حقل ظهر، وحقول شمال الإسكندرية، وحقل نورس، من أهم مشروعات تنمية حقول الغاز الطبيعى فى مصر، موضحا أن إجمالى استثمارات المشروعات الثلاثة نحو ٢٧ مليار دولار، وأن إجمالى معدلات الإنتاج القصوى للمشروعات الثلاثة ٤,٦ مليار قدم مكعب فى اليوم.

وفيما يتعلق بحقل ظهر، ألمح الملا إلى أنه يوجد به شريك إيطالى، ويعد هذا الحقل أكبر كشف فى مصر ومن أكبر الاكتشافات على مستوى البحر المتوسط بل وعلى مستوى العالم، وأشار إلى أن الاحتياطى به بلغ ٣٠ تريليون قدم مكعب، ومن المخطط بدء الإنتاج المبكر فيه أواخر ٢٠١٧، وسوف يتم البدء بمليار قدم مكعب ويزيد تدريجيا إلى أن يصل إلى ٢,٧ مليار قدم فى اليوم فى عام ٢٠١٨ ثم ينتهى ذلك فى ٢٠١٩.

وواصل: «التكلفة المرصودة لهذا المشروع بلغت ١٢ مليار دولار وستزيد إلى ١٦ مليار دولار فى حدود عمر المشروع، كما أن مشروع اكتشاف حقل ظهر نال إعجاب كل الشركات العالمية المتخصصة والهيئات والمؤسسات المالية أيضا، ومر عام ونصف من تاريخ توقيع الاتفاقية إلى تحقيق هذا الاكتشاف».

وأشار المهندس الملا إلى أنه عقب مرور ٦ شهور من تحقيق هذا الاكتشاف تم إبرام اتفاقيات خطة التنمية، وخلال ٢٨ شهرا من تحقيق الاكتشاف سيبدأ الإنتاج من هذا الحقل، ويستغرق المعدل العالمى لتحقيق مثل هذا الإنجاز من ٦ إلى ٨ سنوات، فيما تم حفر ٣ آبار والبدء فى حفر الرابع من أصل ٦ آبار فى المرحلة الأولى ضمن مشروع تنمية اكتشاف «ظهر»، مشيرا إلى أنه يجرى حاليا تنفيذ الأعمال الهندسية وأعمال التجهيز فى الموقع البرى، وأيضا تصنيع وتوريد رءوس الآبار بالمرحلة الأولى.